

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية

اجتماع الحكومة مع الولاية

يومي 24 - 25 ديسمبر 2024

مخرجات الورشة رقم 02

الأمن المائي وال الغذائي التحديات
الرئيسية لاستراتيجية التنمية

المشرف: السيد والي ولاية تizi وزو.

المقرر: السيد والي ولاية الطارف.

المساعد الأول: مدير دراسات بوزارة الري.

المساعد الثاني: المديرة العامة للاستثمار والعقارات الفلاحية
بوزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري.

"بسم الله الرحمن الرحيم"
الحمد لله والصلوة والسلام على سيدنا رسول الله

- السيد الوزير الأول

- السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية

- السيدات والسادة أعضاء الحكومة

- السيدات والسادة نواب البرلمان بغرفتيه

- السيدات والسادة ولاة الجمهورية والولاة المنتدبون

- السادة رؤساء المجالس الشعبية الولائية

- السيدات والسادة إطارات الدولة كل باسمه ومقامه

- السيدات الفضليات السادة الأفاضل أسرة الإعلام

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته،

يطيب لي في هذا المقام أن أقي على كريم مسامعكم مخرجات

أشغال الورشة الثانية التي انعقدت تحت عنوان "الأمن الغذائي

والائي: التحديات الرئيسية في إستراتيجيات التنمية".

السيد الوزير الأول

السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية

الحضور الكريم

تأتي هذه الورشة، استجابة لما يكتسيه موضوع الأمن الغذائي

والمائي

من أهمية بالغة كمحور أساسي في إستراتيجية التنمية الشاملة

والمستدامة، التي رسم معالمها السيد رئيس الجمهورية، الهدافة إلى

تحقيق التطلعات المشروعة لمواطنينا في بناء اقتصاد قوي ومستدام،

يعزز السيادة الوطنية ويؤمن احتياجات الأجيال الحالية والمستقبلية.

لذا، يعتبر الأمن الغذائي والمائي رهانا استراتيجيا في ظل عالم

يشهد الكثير من التغيرات المناخية ، الجيوسياسية والاقتصادية، والتي

تفرض علينا توحيد الجهود واعتماد استراتيجيات شاملة وفعالة لضمان

مستقبل أفضل لشعبنا وأجيالنا القادمة.

السيد الوزير الأول

السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية

الحضور الكريم

ارتكتزت أشغال هذه الورشة من خلال الحوار والنقاش البناء، على المحاور الآتية:

- تحديد الإشكاليات والتحديات التي تواجه بلدنا في مجالى الأمن الغذائي والمائي؛
- تقييم الإمكانيات الوطنية المتوفرة في هذا الميدان، وتنمية الجهود والإجراءات المتخذة حتى الآن؛
- تحليل الواقع الراهن ومناقشة الآفاق المستقبلية لتحقيق الأمن المستدام، بما يضمن استدامة إدارة الموارد الغذائية والمائية.

أولاً: بالنسبة للأمن الغذائي:

1. بالنسبة لإشكالية العقار الفلاحي:

في إطار تنفيذ تعليمات السيد رئيس الجمهورية المتعلقة بالتسوية النهائية للعقار الفلاحي قبل نهاية سنة 2025، لاسيما ما تعلق بحيازة

الملكية العقارية الفلاحية في إطار القانون رقم 18-83 المؤرخ في 13

أوت 1983، وكذا تحويل حق الانتفاع الدائم إلى حق الامتياز في إطار

أحكام القانون رقم 10-03 المؤرخ في 15 أوت 2010، فإنه يقترح:

- الإسراع في إنهاء أشغال اللجنة الوطنية متعددة القطاعات المكلفة بتسوية العقار الفلاحي التي تشرف عليها وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري؛

- دراسة إمكانية تجسيد مقترنات ذات اللجنة الوطنية بموجب تعليمات وزارية مشتركة تُعنى بالتكفل بجميع الصعوبات المطروحة في الميدان وكيفيات معالجتها مع منح صلاحيات أوسع للجان الولاية المختصة لمعالجة الحالات الاستثنائية.

2. بالنسبة لارتفاع أسعار الحبوب والبقوليات في الأسواق العالمية:

حفاظاً على احتياطي الصرف من العملة الصعبة وتفادي التبعية لتقلبات الأسواق الدولية التي تؤثر سلباً على أسعار هذه المنتوجات في السوق الوطنية، لابد من اتخاذ إجراءات لرفع المعدل الوطني لإنتاج الحبوب الذي يقدر بحوالي 20 قنطار في الهكتار، من خلال التحكم في تقنيات

عملية الحث والبذر باحترام المسار التقني من طرف الفلاحين وتحديث القطاع الزراعي واستغلال التكنولوجيات الحديثة لتعزيز الإنتاج وتحقيق التنمية المستدامة، ومن أجل ذلك يُقترح:

- تفعيل دور المعاهد ومراكز البحث والجامعة وتخصيص الدعم المادي والمالي اللازم؛

- تشجيع خلق مكاتب دراسات مختصة لفائدة خريجي الجامعات لمرافقة المنتجين في التسيير الحديث للمستثمرات الفلاحية.

3. بالنسبة لإحجام الفلاحين عن اكتتاب التأمين ضد الكوارث الطبيعية:

- تفعيل التأمين على المحاصيل الزراعية والثروة الحيوانية ضد الكوارث الطبيعية والأوبئة لحفظ المحاصيل والثروة الحيوانية،

بإقرار إلزامية تقديم عقد التأمين عند التقدم بطلب بطاقة الفلاح بالتنسيق مع الغرفة الوطنية للفلاحة.

4. بالنسبة لتوسيع المساحات المسقية وتعظيم استعمال نظام السقي المقتصد للماء في الفلاحة، لاسيما الزراعات الاستراتيجية، يُقترح:

- توسيع المساحات المسقية بتبعة مصادر جديدة للمياه (تقليدية وحديثة)؛

- تشجيع تنظيم الفلاحين في شكل جماعيات أو تعاونيات أو تجمعات ذات صالح مشتركة قصد الاستعمال الجماعي للموارد المائية؛

- تنظيم لقاءات تحسيسية حول أهمية عملية استعمال السقى العقلاني ودوره في ضمان المردود الفلاحي والمحافظة على المصادر الطبيعية لتحقيق التنمية المستدامة؛
- دراسة إمكانية استحداث هيئة مكلفة بتسهيل الحواجز المائية وصيانة منشآت الري. (Retenus collinaires)

5. أما بخصوص تحقيق الاكتفاء الذاتي في المنتجات الإستراتيجية على المدى القصير لاسيما القمح الصلب الذرة الصفراء والشعير، يقترح:

- استخدام البذور المقاومة للجفاف المصادق عليها من قبل الهيئة المختصة، لاسيما البذور المحلية الأصلية ذات الإنتاج العالي؛
- مواصلة برنامج ربط المستثمرات الفلاحية بشبكات الكهرباء وتوسيعها لجميع المستثمرات، مع استخدام الطاقة الشمسية بالمستثمرات الفلاحية الواقعة في المناطق المعزولة؛
- تنظيم الشعب الفلاحية الاستراتيجية (الحبوب، تربية المواشي، اللحوم، البطاطا...)، من خلال:

✓ إلزام الفلاحين للانخراط في التعاونيات الفلاحية المتخصصة مع توفير تحفيزات في هذا المجال؛
 ✓ وضع إستراتيجية للكفالة بفائض المنتجات الفلاحية (الضبط، التحويل والتصدير)؛

✓ تطوير قدرات تخزين المنتجات الفلاحية بتشجيع إنشاء غرف التبريد؛

- توفير بيئة ملائمة للمهندسين الزراعيين لاستحداث المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك عن طريق تقديم منح مالية للمشاريع المبتكرة في مجال استعمال التقنيات الحديثة في الزراعة؛
- تسهيل منح قروض بنكية لصالح الفلاحين من أجل إنجاز غرف تبريد

وتخزين المنتجات الفلاحية، عن طريق:

- ✓ توفير الدعم التقني في مجال تخزين المنتوجات الفلاحية؛
- ✓ تقديم امتيازات للمستثمرين المختصين في مجال التخزين.

6. أما بخصوص إيجاد حلول لارتفاع أسعار اللحوم الحمراء والبيضاء، الذي يُعدّ من أبرز التحديات التي تواجه المستهلكين، ويفثر بشكل مباشر على قدرتهم الشرائية، يقترح:

- تشجيع وتدعم النظام التعاوني الذي يشمل النظام الثنائي والثلاثي بين الدواوين تحت وصاية وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري والمربيين والفيدرالية الوطنية للمربين؛

7. بالنسبة لضبط واستقرار سوق الماشية وضبط شعبة إنتاج الأعلاف، يقترح:

- توسيع المساحات المخصصة لإنتاج الأعلاف وتشجيع الاستثمار في هذا المجال؛

- وضع آليات لرقابة نوعية وجودة الأعلاف والتأكد من مطابقتها؛

- إنشاء هيئة رقابية لمتابعة توزيع وتسويق الأعلاف.

8. أما بخصوص وضع آليات لضبط السوق وتحقيق التوازن بين الإنتاج الزراعي والحفاظ على القدرة الشرائية للمستهلكين، يقترح:

- استعمال منصات البيع الالكترونية لبيع المنتجات الفلاحية؛
- وضع آليات رقابية صارمة لمنع الاحتكار والمضاربة غير المشروعية في المنتجات الزراعية.

9. ومن أجل تكثيف مراقبة المذابح المعتمدة وغير المعتمدة إلى جانب أسواق الماشية ونقاط البيع بغية الحفاظ على الصحة العمومية وتطبيقاً للقوانين التي تنظم الصحة الحيوانية والمذابح وأسواق الماشية، يستوجب اتخاذ الإجراءات الآتية:

- إنشاء منصة رقمية تحتوي على كل البيانات الخاصة بجميع المذابح؛
- دراسة إمكانية تنظيم أسواق الماشية مع مراعاة العرف المعمول به في وسط المهنيين.

10. بالنسبة لتعزيز العقوبات للحد من ظاهرة الذبح الجائر لإناث الماشية، يقترح إعادة النظر في الإطار القانوني، من خلال:

- إقرار عقوبات جزائية صارمة على الذين ثبت قيامهم بالذبح الجائر لإناث الماشية وذكور التكاثر؛

11. بخصوص تشجيع الصناعات التحويلية لاستيعاب فائض المنتجات الفلاحية وإمكانية توجيهها للتصدير، يقترح :

- مراقبة المستثمرين الراغبين في إنشاء وحدات تحويل المنتوجات الفلاحية من الجانب الإداري والمالي؛

- المراقبة التقنية للمستثمرين فيما يخص تحويل، تخزين وتعبئة المنتوجات الفلاحية لاستيعاب كميات أكبر من فائض المنتجات الفلاحية ذات الجودة العالية؛
- خلق شبكة تربط بين المنتجين الزراعيين والممولين وتنظيم العلاقة بموجب عقود معتمدة تسمح بتحديد برمجة التحويل حسب الفائض الزراعي؛
- تحفيز المستثمرين الممولين للسوق الوطنية انطلاقا من ولايات الجنوب في مجال نقل منتوجاتهم الفلاحية؛
- تمكين المستثمرين الفلاحيين من إنجاز وحدات تحويل وتخزين منتوجاتهم الفلاحية على مستوى الأراضي الفلاحية التي يستغلونها في إطار الاستثمار الفلاحي المدمج، من خلال مراجعة المساحة المحددة حاليا.

ثانياً: الأمان المائي:

- بالنسبة لندرة الموارد المائية بسبب الجفاف والشح المائي خلال السنوات الماضية الذي أثر على انخفاض مخزون ومستوى المياه السطحية والجوفية، يقترح:
 - الإسراع في و蒂رة إنجاز محطات تحلية مياه البحر الخمس 05 بطاقة إنتاجية تقدر بـ 300 ألف متر مكعب يومياً لكل واحدة، لتصبح مساهمة التحلية حوالي 40 % من إجمالي المياه المنتجة وطنياً؛
 - استكمال إنجاز أنظمة ربط هذه المحطات بشبكات تحويل وتوزيع المياه والتي تصل إلى الولايات الواقعة على نطاق 150 كم من هذه المحطات؛
 - وضع برنامج لإزالة الأوحال على مستوى السدود والحواجز المائية قصد استرجاع قدرة تخزينها الأولية وفق أولوية مدرستة؛
 - إنجاز حواجز لحماية السدود التي تشهد معدل مرتفع لجر الأتربة قصد حمايتها من تراكم الأوحال؛
 - تفعيل برنامج تشجير الأحواض الهايدروغرافية الدافقة وروافد المياه الرئيسية الممونة للسدود،

- تسجيل عمليات إنجاز السدود التي انتهت الدراسة منها؛
 - إنجاز حواجز جوفية لتعبئة واستغلال أكبر كميات ممكنة من المياه الجوفية؛
 - التفكير في تجميع مياه الأمطار واستغلالها في الري الفلاحي؛
 - حماية الموارد المائية من التلوث من خلال إنجاز شبكات الصرف الصحي ومعالجتها؛
 - وضع مخطط ربط بين السدود وأنظمة إنتاج المياه وإنشاء احتياطي أمني لتغطية فترات الجفاف من خلال إنجاز مشاريع كبرى؛
 - وضع مخطط لتحديث الدراسات الهيدروجيولوجية على المستوى الوطني؛
 - تخصيص أغلفة مالية لمعالجة المياه الجوفية التي تحتوي على نسب مرتفعة من المواد المعدنية كالحديد والكلس، لضمان استغلالها الأمثل.
2. بالنسبة لقدر شبكات التزويد بالمياه الصالحة للشرب ونقص الإمكانيات الخاصة بالتدخل مما يسبب ارتفاع تسرب المياه، يُقترح:
- تسريع عمليات إصلاح التربات وذلك بدعم المصالح المكلفة بتسهيل المياه بوسائل التدخل المادية والبشرية.

- تخصيص أغلفة مالية لتحديث المعدات الكهروميكانيكية والكهربائية لكل محطات الضخ والمعالجة.
- 3. لتحسين إدارة أنظمة توزيع المياه وَجَبَ إنشاء فضاء الكتروني خاص بالمؤسسات المكلفة بتسخير المياه قصد تمكين المواطنين من إيداع ملفاتهم ودراسة طلباتهم الكترونيا مع تعميم نظام قراءة العدادات عن بعد
- Télé-Relevé
- 4. للحد من ظاهرة الربط غير القانوني بشبكات المياه الصالحة للشرب (خاصة الربط في الشبكات الرئيسية)، يقترح:
 - وضع آليات ردعية لمحاربة الربط العشوائي بالشبكات، وذلك بتشديد العقوبات وتكثيف الرقابة الميدانية؛
 - مراجعة قانون المياه الساري المفعول، خاصة المتعلقة بتحديد مسافات الأمان القانونية عن منشآت الري حسب أهميتها، وإدراج تدابير جزائية ضد كل الاعتداءات على المنشآت المائية؛
 - الاستعانة بآلات الاستشعار الصوتية، للكشف عن التسربات والإيصالات غير القانونية.
 - تفعيل شرطة المياه المختصة في مراقبة استعمال المياه ومحاربة التبذير،

عن طريق إعادة النظر في الشروط المطلوبة للالتحاق بالمناصب و توفير الحماية القانونية للأعون و تعزيزها بالوسائل المادية الازمة.

5. بالنسبة لتسعيرة فاتورة المياه المطبقة على فئة كبار المستهلكين خاصة

في قطاع الصناعة، الفلاحة والمؤسسات الإدارية، فإن التسعيرة الحالية المطبقة للمياه دور أساسي في تفاقم ظاهرة التبذير نظراً لكونها لا تعكس القيمة الحقيقية لهذه المادة الحيوية، لذا أصبح من الضروري إعادة النظر في تسعيرة المتر المكعب من الماء وذلك من خلال:

- تطبيق التسعيرة المدعمة وحصرها للاستهلاك المنزلي مع فرض تسعيرة التكلفة الحقيقية للإنتاج على باقي المستهلكين.

6. ونظراً لترامك الديون المستحقة للمصالح المكلفة بتسهيل المياه والتي أثرت سلباً على حسن سير المرفق العمومي، وقصد إلزام المدينين بتصفية ديونهم يقترح:

- الاعتماد في عملية التحصيل على معامل (غرامة) يأخذ بعين الاعتبار أقدميتها.

- تخصيص المبالغ الناجمة عن التأخير في الدفع لاستعمالها في إصلاح القنوات و منشآت الري.

7. تسريع ومرافقة عملية تحويل تسيير توزيع المياه الصالحة للشرب من البلديات الى مؤسسة الجزائرية للمياه، مع اقتراح إلزامية تعميم تركيب العدادات الفردية الخاصة بالتزويذ بالمياه الصالحة للشرب.

8. بالنسبة لضعف عملية استرجاع المياه وإعادة استعمالها مما يؤدي إلى استهلاك مفرط للمياه من طرف كبار المستهلكين، وللتکفل بهذه الإشكالية، يقترح:

- إعادة تفعيل محطات تصفية المياه المستعملة عن طريق انجاز نظام تعميم التصفية الثالثي (traitement tertiaire) لمرافق القطاعين الفلاحي والصناعي؛

- انجاز محطات تصفية مياه الصرف الصحي على مستوى الأقطاب الحضرية لحماية المياه الجوفية والسطحية من التلوث؛

- تحفيز الفلاحين على التنظيم في جمعيات أو تعاونيات أو جمعيات ذات مصالح مشتركة، من أجل التسيير العقلاني لمحيطات السقي الصغيرة المجهزة من طرف الدولة (périmètres d'irrigation).

9. بغية التکفل بالاختلالات الدورية المسجلة على مستوى محطات تحلية مياه البحر، يقترح تخصيص أغلفة مالية سنوية موجهة للتکفل بالصيانة الدورية وتصليح الأعطال الخاصة بتلك المحطات وكذا قنوات الجر البعدية.

10. من أجل الحد من التوقفات المتكررة لمحطات تحلية المياه والضخ،

يُعد من الضروري:

- تأمين الخطوط الكهربائية للتحويلات الكبرى وسلالس الإنتاج

الإستراتيجية، عن طريق إنجاز خطوط كهربائية احتياطية

:(lignes de secours)

- ضرورة زيادة قدرات التخزين عن طريق إنجاز خزانات المياه خاصة

في المناطق التي تنجز فيها حالياً محطات تحلية مياه البحر وذلك

لضمان الاستعمال الأقصى لكميات المياه المنتجة.

السيد الوزير الأول

السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية

السيدات والسادة الحضور الكريم

ختاماً تلكم هي مخرجات أشغال الورشة الثانية

شكراً لكم على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى

وبركاته.